

الحريص: استجواب الطريجي للمدعج ريك ولا يرتقي للمساءلة السياسية التشريعية: الموافقة على شمول العسكريين بدون المشاركين في حرب التحرير بقانون التأمينات الاجتماعية



صالح عاشور وراكبان النصف ومبارك الحريص ونبييل الفضل خلال إجتماع اللجنة

أكد رئيس اللجنة التشريعية النائب مبارك الحريص أن لجنة اجتماعت أمس وكان على جدول أعمالها 9 بنود منها: الاقتراح بقانون بشأن تأسيس الشركة الكويتية للإنشاء والتعمير وتمت الموافقة بالإجماع على المقترح وأضاف أن اللجنة رفضت المقترح الخاص بالتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الأمنية الخليجية المقدم من النائب نبييل الفضل، بينما وافقت اللجنة بالإجماع على الاقتراح بتعديل القانون رقم 5 لسنة 2007 بشأن تنظيم أوجه العمل في كل من اللجنة الوليفية الكويتية والاتحادات الرياضية وقد رفضت اللجنة بإجماع الحاضرين المقترح بإنشاء صندوق الهيئة العامة للاستثمار وهو ما يسمى صندوق تامين الحياة الكريمة ووافقت بالإجماع على المقترح الخاص بتكافؤ الفرص بينما رفضت بإجماع الحاضرين المقترح بشأن تأسيس شركات تطوير وتنفيذ المستودعات العامة في المنافذ الحدودية ووافقت بإجماع الحاضرين على إضافة فقرة جديدة للمقرر 1 من المرسوم بقانون رقم 74 الخاص بتنظيم تملك غير الكويتيين للعقارات التي تؤول لهم عن طريق الميراث من ام كويتية. وأوضح الحريص أن اللجنة وافقت بأغلبية الحاضرين على المقترح الخاص بالعسكريين الذين استقالوا من أحكام القانون رقم 31 لسنة 1967 بسريان قانون أحكام المعاشات والمكافآت التقاعدية على العسكريين غير الكويتيين المشركين في حرب تحرير الكويت وكذلك وافقت اللجنة بالأغلبية على الاقتراح بقانون بشأن إضافة مادة جديدة برقم 5 مكرر في القانون 59 الخاص بالجنسية الكويتية.

ومن جهة أخرى أكد الحريص أنه لا يزال عند رايه في الاستجواب المقدم من قبل النائب د.عبدالله الطريجي الى نائب رئيس مجلس الوزراء

عاشور: لا توجه لعرض الاتفاقية الأمنية حالياً على جدول أعمال اللجنة

وزير التجارة د.عبدالحسن المدعج، مشيراً الى أن قناعته تتمثل في أن محاوره الاربعة ركيزة ولا ترتقي للمساءلة السياسية وأنه لا يزال عند هذه القناعة. وتابع الحريص: «اتمنى ان يتم سحب المحور الرابع لان فيه مساسا شخصيا بالوزير المدعج واتمنى ان يأخذ المستجوب بنفسه». وأضاف الحريص: «بالأسف، ظهر النائب الطريجي في قناة الراي وتحذرت عنى بطريقة شخصية وقال ان الاستجواب اكبر منى وأنا أقول له طالما أنك استمررت بشخصياتك في البداية بتقديمك هذا الاستجواب الشخصي للوزير المدعج وثانيا عندما تحدثت عنى بشكل شخصي رغم اني لم انتقد شخصك اقول: أهل الكويت يعلمون انني اكبر منك ومن استجوابك ومن عشرة من اشكاله». ولغت الحريص الى ان النائب الطريجي خلال اللقاء يعيب على النواب العوازم أنهم يقفون ضد الاستجواب وذكر بالحرف انه لا يقف ضد الاستجواب الا نواب العوازم ونواب التحالف الوطني، وأنا أقول له للأسف ان العوازم وأنت تعلم يا طريجي هم من «رك» وأعطاك رئاسة نادي السامية وتبين من خلال عملك في رئاسة هذا النادي انك لا تستحق هذه الرئاسة وفي اول انتخابات بعد الرئاسة فقدت مقعدك في النادي وللأسف أنت



الفاهم يهنئ نظيره في رومانيا بـ«العيد الوطني»

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الفاهم برقيتي تهنئة إلى كل من رئيس مجلس النواب في رومانيا فاليريو ستيفان

زغونيا ورئيس مجلس الشيوخ كالين بيبيسكو تاريسيانو، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

مرزوق الفاهم

5 نواب يقترحون حظر عمل النساء في مهنة القضاء

بين مختلف القوانين وقد ثبت ان النبي ﷺ قال: «لا تسافر المرأة مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم»، ولم يعين النبي ﷺ ولا الخلفاء الراشون ولا في العصور الذهبية للإسلام قضاة من النساء وأفضل النساء كعقلا في تلك العصور. لذلك أعد هذا المشروع تحقيقا للراي الراجح في الفقه الإسلامي وبمسا يتناسب مع الوحدة التشريعية للقوانين الشرعية في البلاد.

الراي إلا القليل النادر. وحيث إن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ونصت المذكرة التفسيرية للدستور على تحميل مجلس الأمة أمانة الأخذ بأحكام الشريعة الإسلامية فقد أعد هذا الاقتراح بقانون حظر عمل النساء في مهنة القضاء عملا بالراي الراجح من أحكام الشريعة وهو ما داب عليه المشرع الكويتي في مختلف القوانين. ففي قانون الأحوال الشخصية الكويتي أخذ المشرع بالراي الذي بنص على ألا تزوج المرأة نفسها بنفسها إلا بولي كما أخذ نفس القانون بمبدأ ولاية الرجل على الأسرة والأبناء.



قدم النواب حمود الحمدان و.د.عبدالرحمن الجبران و.د.احمد مطيع وفارس العتيبي ومحمد طنا اقتراحا بقانون في شأن إضافة فقرة جديدة إلى المادة رقم 19 من المرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء مشفوعا بمذكرة توضح الإيضاحات، مطالبين باعطائه صفة الاستعجال. وجاء القانون كالتالي:

المادة الأولى
يضاف إلى المرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990 المشار إليه بند جديد نصه التالي: «... أن يكون ذكرا».

المادة الثانية
على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن إضافة بند جديد إلى المادة رقم 19 من المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء كما يلي: يكاد الفقه الإسلامي يجمع على عدم جواز اشتغال النساء بمهنة القضاء وهذا هو رأي الجمهور وراي عامة الفقهاء المعاصرين ولم يتسذ عن هذا



الصالح يسأل الوزراء عن مبالغ الأعمال الإضافية

وجه النائب خليل الصالح سؤالاً مشتركاً إلى وزراء النفط والموصلات والمالية والإعلام والتجارة والصناعة والإسكان والشؤون الاجتماعية والعمل والأوقاف والعدل والأشغال العامة والكهرباء والماء جاء فيه:

1- كم تبلغ الميزانية المصروفة لمكافآت الأعمال الإضافية للسنة المالية 2014/2013 في وزارتك والجهات التابعة لكم وهل راعيتكم ملاحظات ديوان المحاسبة الواردة في تقاريره السنوية عند منح تلك المكافآت.

2- ما الآلية المعتمدة لصرف مكافآت الأعمال الممتازة في وزارتك والجهات التابعة لكم وهل صحيح أن هناك موظفين تم منحهم مكافآت دون أن يقوموا بأي أعمال إضافية دون أن يقدموا ما يثبت قيامهم بتلك الأعمال وطبيعتها.

3- ما طبيعة الأعمال الإضافية التي كلف بها الموظفون ممن تم منحهم مكافآت الأعمال

في لجنة المرافق العامة البرلمانية د.جنان بوشهري ان «هناك ايماناً تاماً لدى أعضاء اللجنة فيما يخص تعديل القانون 5 لسنة 2005. وللوصول الى أرضية مهسدة كان لا بد من وجود حلقات نقاشية»، وأكدت ان «نواب الامة قدموا 12 مقترحا لتعديل على القانون. فنصبت اغلبها على الاغذية». ووضحت ان «ما يعاني منه قانون 5 لسنة 2005 هو التشابه في الاختصاص مما يؤدي الى طول الدورة المستندية، ولذلك ارتأت نواب الامة عقد مثل هذه الحلقات النقاشية للمناقشة ومن ثم وضع التعديلات التي ستدخل عليه».

واعلنت د.بوشهري انه من خلال موقع المجلس سيكون هناك موقع يتيح للمواطنين للمشاركة في التعديل على «صفر» قانون 5 لسنة 2005، ووضحت ان «أعضاء المجلس البلدي سيكونون فاعلين في الحلقات النقاشية».

تخفيض الأقساط السكنية عن المعاقين بنسبة 50% عسكر: 100 دينار بدل سائق للكفيف

قدم النائب عسكر العنزى اقتراحاً برغبة بأن تقوم الحكومة ممثلة في بنك الائتمان الكويتي بتخفيض الأقساط المستحقة على المعاق المستحق للرعاية السكنية بنسبة 50%، وذلك كإجراء تعويضي عن عدم تمكنه من العمل بسبب إصابته بمرض عضال. وأوضح العنزى أن هذا الاقتراح يأتي في إطار حرصه على دعم المعاقين ذوي الإعاقة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد الأساسية وارتفاع تكاليف المعيشة. كما دعا العنزى الحكومة إلى توفير المزيد من الفرص الوظيفية للمعاقين، بالتعاون مع القطاع الخاص، وذلك من خلال توفير التدريب المهني والتأهيل الوظيفي، مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمعاقين، وبالتالي تقليل اعتمادهم على المساعدات الحكومية.

بموجب هذا الاقتراح، سيتم تخفيض الأقساط السكنية للمعاقين بنسبة 50%، وذلك كإجراء تعويضي عن عدم تمكنهم من العمل بسبب إصابته بمرض عضال. كما دعا العنزى الحكومة إلى توفير المزيد من الفرص الوظيفية للمعاقين، بالتعاون مع القطاع الخاص، وذلك من خلال توفير التدريب المهني والتأهيل الوظيفي، مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمعاقين، وبالتالي تقليل اعتمادهم على المساعدات الحكومية.



رئيس المجلس يفتح إحدى الحلقات بتاريخ 7 الجاري الحريجي: «المرافق العامة» تطلق ورش عمل لإجراء تعديلات على قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005



سعود الحريجي متوسماً د. جنان بوشهري وأمل المطوع

قال مقرر لجنة المرافق العامة البرلمانية النائب سعود الحريجي إنه سيوجه عدداً من الأسئلة البرلمانية فيما يخص التأخر في إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون هيئة الأغذية، وأكد أن هذا يمكن أن يكون محور مسالة سياسية قادمة.

وقال الحريجي في مؤتمر صحفي: إن لجنة المرافق بصدد بحث مشروع يخص قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005 الذي يتناول مواد ونصوصاً تعد عصب الدولة، وأضاف أن ورش عمل حول هذا الموضوع ستطلق الأسبوع المقبل بمشاركة أصحاب الراي وحددت الحلقات النقاشية بخمس حلقات.

وذكر الحريجي أن قانون البلدية الصادر في 1972 كان يشوبه الكثير من الاختلالات ولم يكن يخضع للرقابة التشريعية، ولذلك جاء قانون 2005، مبيناً أن المستثمرين لا يجدون أرضاً خصبة في الكويت

بسبب بعض الاختلالات. وأوضح ان «محاور حلقات النقاش هي البناء ونسب البناء التجاري وكذلك الجانب السياسي للمجلس البلدي والمخالفات والغرامات المالية» وقال ان «يوم 7 الجاري ستعقد حلقة نقاشية موسعة يفتتحها رئيس مجلس الامة لمناقشة تعديلات قانون 5 لسنة 2005 بشأن البلدية». وحول الهدف من عقد

دشتي: الاستجواب حق دستوري للنواب ونرفض إضفاء صفة الطائفية والعنصرية على المساءلة

أعرب النائب د.عبدالحاميد دشتي عن استغرابه من صدور تصريح من أحد النواب الذي وصف فيه استجواب وزير التجارة د.عبدالحسن المدعج بالطائفي والعنصري، مؤكداً أن الاستجواب حق دستوري مادام أنه ملتزم باللائحة وأن أي إضفاء للطائفية والعنصرية على الاستجواب مرفوض. وأضاف: «في تصريح صحفي، أننا نرفض المساس بأي طرف، ولا نقبل أثناء مناقشة الاستجواب بأي خروج

على الاعراف البرلمانية، داعياً النواب الى التسلح بالحجة والبراهين. من جانب آخر، دعا النائب د.عبدالحسن دشتي الى اتخاذ الإجراءات القانونية والأكاديمية بحق دكتور خاض في مسائل غاية في قلة الحياء مع طالبات كلية العلوم، مشيراً الى ان من سمي نفسه دكتوراً يحمل فكرياً داعشياً يتبناه من يريد حرق الكويت من فشلوا في مخططاتهم السابقة. وقال: يا وزير التربية

امامك واحدة من اكبر المصائب ونحملك مسؤولية التصدي لها، مشيراً الى أننا تجاوزنا عقق الزجاجية ووجدنا في حماية المجتمع الكويتي من الإختراق، حتى جاء من يريد دق أسفين الطائفية والإختراق المذهبي. وأضاف ان انهاء ندب الدكتور جيد، لكن مطلوب اتخاذ خطوات أخرى، لاسيما ان ما قام به محرم طبقاً لقوانين الجزء والوحدة الوطنية وأمن الدولة. وتساءل د.دشتي:



د.عبدالحاميد دشتي